

Distr.
GENERALA/RES/48/99
11 March 1994

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ١٠٩ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة الثالثة (A/48/627)]

٩٩/٤٨- نحو الإدماج التام للمعوقين في المجتمع: برنامج عمل عالمي
مستمر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى جميع قراراتها ذات الصلة، بما فيها القرارات ٥٢/٣٧ و ٥٢/٣٧ المؤرخان ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ و ٩٦/٤٦ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ و ٨٨/٤٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وإذ تشير أيضاً إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧٦/١٩٩٢ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ وقرار لجنة حقوق الإنسان ٤٨/١٩٩٢ المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٢^(١)،

وإذ تلاحظ أهمية وضع وتنفيذ استراتيجيات طويلة الأجل محددة من أجل التنفيذ التام لبرنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين^(٢) فيما بعد عقد الأمم المتحدة للمعوقين، بغرض إقامة مجتمع من أجل الجميع بحلول سنة ٢٠١٠،

وإذ ترحب بما تضمنه إعلان وبرنامج عمل فيينا^(٣) من تأكيد جديد ودون تحفظ لحقوق الإنسان للأشخاص المعوقين وحرياتهم الأساسية،

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٢، الملحق رقم ٢ (E/1992/22).

الفصل الثاني، الفرع ألف.

(٢) A/37/351/Add.1 و Corr.1، المرفق، الفرع الثامن، التوصية ١ (رابعا).

(٣) تقرير المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، فيينا، ١٤ - ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢

[A/CONF.157/24 (Part I)، الفصل الثالث].

وإذ تؤكد من جديد أن الجهود التي تبذلها كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو لا غنى عنها في تعبئة اهتمام العالم وموارده من أجل التصدي لمشاكل المعوقين.

وإدراكا منها للعقبات الرئيسية التي تعترض سبيل تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين، وأبرزها عدم كفاية المخصصات من الموارد،

١ - تؤكد من جديد استمرار صحة وقيمة برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين، الذي يوفر إطارا ثابتا ومبتكرا للمسائل المتعلقة بالعجز؛

٢ - تكرر تأكيد مسؤولية الحكومات عن إزالة أو تيسير إزالة الحواجز والعقبات التي تعترض سبيل الإدماج التام للمعوقين في المجتمع، وتؤيد جهود تلك الحكومات في سبيل وضع سياسات وطنية لبلوغ أهداف محددة؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل منح أولوية أعلى للمسائل المتصلة بالعجز وإبراز تلك المسائل في إطار برنامج عمل منظومة الأمم المتحدة عن طريق ما يلي:

(أ) إدماج المسائل المتصلة بالعجز في سياسات وبرامج ومشاريع الوكالات المتخصصة على نطاق أوسع وبأولوية أعلى، ومطالبة جميع الوكالات المتخصصة بتقديم تقارير عن مشاركتها في مجال العجز؛

(ب) مطالبة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باستعراض كيفية إدراج عنصر بشأن العجز في جميع برامجه للتعمير بشكل مستمر؛

(ج) الحث على الانتهاء من الأعمال الجارية بشأن وضع دليل بشأن العجز استنادا إلى القواعد الموحدة المتصلة بتحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين^(٤)؛

(د) تشجيع الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة في سبيل تعزيز الوقاية والاكتشاف المبكر، ونشر الوعي بين الجمهور، وإعادة التأهيل على الصعيد المجتمعي فيما يتعلق بحالات العجز في مرحلة الطفولة؛

(هـ) نشر كتيب عن إدماج المسائل المتصلة بالعجز في المشاريع الوطنية للتخطيط والتنمية؛

(و) مواصلة أعمال جمع البيانات الإحصائية عن المسائل المتصلة بالعجز والانتهاء من وضع مؤشر عالمي للعجز؛

(٤) انظر القرار ٩٦/٤٨، المرفق .

(ز) متابعة جهوده الرامية الى تشكيل فريق من الأشخاص ذوي الخبرة الواسعة في ميدان العجز، من بينهم أشخاص معوقون، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتمثيل الجغرافي المنصف، لإسداء المشورة اليه بشأن المسائل المتصلة بالعجز؛

(ح) حث الحكومات على القيام، حيثما أمكن ذلك، بإدراج عناصر تتعلق بالعجز في برامج المساعدة التقنية والتعاون التقني، بما في ذلك تبادل الخبرات في ميدان العجز تحت رعاية الوكالات المتخصصة ذات الصلة؛

٤ - تشجيع على القيام خلال المناسبات الرئيسية الوشيكّة ، بما فيها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، المقرر عقده في عام ١٩٩٤ ، والسنة الدولية للأسرة ، المقرر الاحتفال بها في عام ١٩٩٤ ، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام ، المقرر عقده في عام ١٩٩٥ ، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ، المقرر عقده في عام ١٩٩٥ ، بالنظر في المسائل المتصلة بالعجز ذات العلاقة بمواضيع تلك المناسبات؛

٥ - توصي بالإفادة على الوجه الكامل من اللجان الإقليمية، والمنظمات الإقليمية المختصة الأخرى، في استكشاف أفضل السبل والوسائل الكفيلة بتحسين الحالة الخاصة للمعوقين في كل منطقة؛

٦ - تدعو الدول الأعضاء والقطاع الخاص، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المختصة، إلى المساهمة في صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لحالات العجز؛

٧ - تدعو الدول الأعضاء والمانحين الآخرين إلى إيلاء اهتمام شديد لتزايد عدد الأشخاص المعوقين نتيجة للفقر، والمرض، والحروب، والنزاعات الأهلية، والعوامل الديمغرافية والبيئية، بما فيها الكوارث الطبيعية والحوادث الفاجعة؛

٨ - تشثني على بدء عقد آسيا والمحيط الهادئ للمعوقين، ١٩٩٣-٢٠٠٢، وعلى قيام الاجتماع الحكومي الدولي لإعلان بدء العقد، الذي عقدته اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ في بيجينغ في الفترة من ١ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، باعتماد الإعلان المتعلق بتحقيق المشاركة والمساواة الكاملتين للمعوقين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ^(٥)،

٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين عن التطورات ذات الصلة المتعلقة بهذا القرار، في سياق تقريره عن وضع خطة عمل لتنفيذ الاستراتيجية الطويلة الأجل لتعزيز تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين.

الجلسة العامة ٨٥

٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣